لعدم تمكنه من الاصل في تصحيح مسائل المفقود وهو
ان يبسط في المسألة فتصح على تقدير حياته وعلى
تقدير مماته ثم ينظر بين النصيبين فان كان ان
بينهما موافقة فاضرب وفق احدهما في الاخر والا
فاضرب الجميع في الجميع ثم من كان يسقط من الورثة
على تقدير ومماته تسقط ومن كانه ينقص في احدى
الحالتين ولا يسقط يعطي اقل النصيبين ويوقف
الباقي ومن لا يتغير نصيبه في الحالين يعطي كاملا
مثاله تركت امرأة زوجا وامها واخا لها مفقودا واختا
لابوين فللام السدس على تقدير حياته وعلى تقدير
مماته الربع وللزوج النصف فعلى تقدير حياته وعلى
تقدير وفاته الربع والثمن وكذلك الاخت على تقدير
وفاته وعلى تقدير وفاته لها التسع فتعطى كل
واحد منهما الاقل ويوقف الباقي من نصيبه
ولو ترك رجل بنتين واخا لاب وبنت ابن وابن ابن
مفقود فللبنتين الثلثان على كل واحد والبنت
الابن التسع على تقدير حياته ولا شيء لها على تقدير
مماته وللاخ الثلث على تقدير مماته والباقي له على
تقدير حياته فتعطى البنتان الثلثين ولا يعطى
الاخ ولا بنت الابن شيئا كما في الحمل وفي هذا القدر كفاية

سئل في رجل حلف لا يفعل كذا فوكل بفعله يحنث
بذلك

بذلك اولا يحنث وهل حقوق العقد راجعة للوكيل
ام للموكل وهل اذا كان مثله لا يباشر مثل المحلوف عليه
فوكل من يفعله وما لا يحنث مباشرته ولو كيله وما الحكم

اجاب الاصل فيه ان كل فعل ترجع حقوقه الى
المباشر لم يحنث الحالف اذا يفعل بمباشرة وكيله لو جو
الفعل من الوكيل حقيقة وحكما وان كانت حقوقه ترجع
الى الامر يحنث بفعل الوكيل كما يحنث بالمباشرة اذ الوكيل
فيه سفير ومعبر فاذا عرفت هذا فلو حلف ان لا يبيع
كذا او لا يشتريه مثلا فوكل من يبيع او يشتري لم
يحنث الحالف بمباشرة وكيله لان الفعل وجد من الوكيل
حقيقة وحكما ولهذا ترجع حقوقه اليه ولهما اخوات
منها الاجارة والاستيجار والصلح عن مال والقسمة
والخصومة وضرب الولد حتى لا يحنث بمباشرة
وكيله في هذه الصور الا اذا نوى ان لا يامر غيره
بذلك فحينئذ يحنث بالتوكيل لانه شدد على نفسه
ويكون مثله يباشر هذه الاشياء كالقاضي والامير
فحينئذ يحنث بالامرلان كل واحد يمنع نفسه باليمين
عما يفاده وعادته الامر دون المباشرة فيصرف
اليمين بتقييد بالعرف وان كان يباشر تارة
ويامر اخرى يعتبر الاغلب وما يحنث فيه بالمباشرة
والتوكيل النكاح والطلاق والخلع والعتق والكتابة

Copyright © King Saud University